على سبيل الاجمال لعدم التعرض فيه لنفي الحكم المنفصل في المنفصل
والمتصل فيهما ولنفي الحكم المنفصل في الصفات او المتصل فيهما ولنفي
الحكم المنفصل في الافعال او المتصل فيهما على ما مر وبيان الاول انه
لو كان هناك آلهة ثلاثة لامكن اختلافهما باذ يريد احدهما
وجود شيء والآخر عدمه وحينئذ يلزم عجزهما لانه لا يمكن ان ينفذ
مرادهما معا لانه يلزم عليه اجتماع النقيضين ولا يراد احدهما دون
الآخر لانه يلزم عجز الذي لم ينفذ مراده والآخر مثله فيلزم عجزه ايضا
وهذا هو المراد بين الجمهور ويحكى عن ابن رشد انه كان يقول اذا
قدر نفوذ مراد احدهما دون الآخر كان الذي نفذ امره هو الآلهة
ونعم دليل الوحدانية وهذا الدليل هو المشار اليه بقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان المراد بالفساد في الآية عدم الوجود
على الراجح وقيل المراد به الخراب والخروج عن هذا النظام لما تقرر عادة
من فساد المملكة عند تعدد الملوك وعلى هذا تكون الملازمة بين
التعدد والفساد عادية لا عقلية وتكون الآية اقناعية بحيث
انه يقنع بها الخصم لا قطعية وبيانه كل من الثاني وما بعده قد تكلف
به السكتاني وغيره لكن فيه مناقشات ومؤاخذات فانظره قوله لو
لم يكن واحدا اي في ذاته او صفاته او افعاله كما علمته مما مر قوله
للزوم عجزه ح اي ح لو لم يكن واحدا وهذا تعليل لترتب انتفاء وجود
شيء من العالم على عدم كونه واحدا وقد تقدم توضيحه في الجملة
قوله واما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة الخ اما جميعها في
دليل واحد لاتحاد اللازم على نفيها وهو عدم وجود شيء من العالم
ووجه اللزوم في القدرة انه اذا انتفت ثبت ضدها وهو العجز
وح لا يوجد شيء من العالم ووجه اللزوم في الارادة انه اذا انتفت

ثبت

ثبت ضدها وهو الكراهية بمعنى عدم الارادة واذا ثبت ضدها بهذا
المعنى انتفت القدرة لانها ممنوع عن الارادة في التعلق واذا انتفت
القدرة ثبت ضدها وهو العجز وح لا يوجد شيء من العالم ووجه اللزوم
في العلم انه اذا انتفى ثبت ضده وهو الجهل واذا ثبت هذه انتفت
الارادة ثبت ضدها الى اخرها تقدم قوله فلانه الخ تقريره هكذا
لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء من
الحوادث محال فما ادى اليه وهو انتفاء شيء منها محال واذا استحال
انتفاء شيء منها ثبت وجودها وهو المطلوب فالمص ذكر الشرطية
وحذف الحملية الثانية لظهورها قوله لو انتفى شيء منها لما وجد شيء
من الحوادث اعترض بان هذه الملازمة ممنوعة لانه لا يلزم من انتفاء
صفات المعاني عدم وجود شيء من الحوادث بل يجوز انتفاؤها
وتوجد الحوادث لاستنادها الى المعنوية كما تقول به المعتزلة فانهم
لا يثبتون صفات المعاني وانما يثبتون المعنوية فيقولون هو قادر
بذاته لا بقدرة زائدة عليها مريد بذاته لا بارادة زيدت عليها و
هكذا واذلك رتب في الكبرى عدم وجود شيء من الحوادث على انتفاء
المعنوية لا على انتفاء المعاني واجيب بان القول باثبات المعنوية
دون المعاني فيكون قادرا بلا قدرة ومريدا بلا ارادة وهكذا واضح
البطلان فلذلك لم يكترث المص به وبهذا الجواب يندفع الاعتراض
ايضا بمنع الملازمة المذكورة لجواز انتفائها وتوجد الحوادث لكون
موجدها علة او طبيعة كما يقوله الطبائعيون ومن في معناهم
انتهى على ان كلام المص مبني على بطلان العلة والطبيعة فلا يرد
عليه ما ذكر حتى يحتاج المجيب عنه قوله واما برهان وجوب السمع
له تعالى الخ علم من كلام المص ان العمدة في اثبات هذه الصفات هو

Copyright Beijing Normal University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)